حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

الشبوات الاقتصادية: دورها وإمكانية الاستفادة منها

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/01/08

قبل انسلاخ العام المنصرم، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريرا يشمل تنبؤاته الاقتصادية للعام 2012. تحدث التقرير عن أربعة سيناريوهات، يعتمد كل منها على افتراضات محددة حول الأوضاع السياسية الداخلية، والحصار المفروض على قطاع غزة، والمساعدات الخارجية، والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافةً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. يفترض السيناريو الأول (سيناريو الأساس) استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية على ما كان عليه خلال العام 2011، أما السيناريو الثاني (السيناريو المتفائل) فيفترض تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية، وهناك سيناريوهان متشائمان، أحدهما أكثر تشددا من الآخر، يفترضان تدهور الوضع السياسي والاقتصادي بشكل محدود أو بشكل كبير خلال العام الجديد. يقود كل واحد من هذه السيناريوهات إلى نتائج محددة حول الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة ومعدل البطالة والعجز في صافي الحساب الجاري الخارجي للأراضي الفلسطينية. المشكلة أن هذه النتائج تتفاوت بشكل كبير يجعل الاستفادة منها محدودة جدا؛ فقد أظهرت النتائج، مثلا، أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 قد يصل إلى 12% (السيناريو المتفائل) وقد ينخفض إلى سالب 7.5% (السيناريو الأكثر تشاؤما)، وقد يكون 6.2% وربما يكون سالب 0.3%. وكذلك العجز في الموازنة، قد ينخفض بحوالي 20%، ولكنه قد يرتفع بنسبة 23%، وربما ينخفض بنسبة 16% أو يرتفع بنسبة 4%. وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل البطالة وصافي الحساب الجاري الخارجي. يعني ذلك ببساطة أن كل شيء ممكن خلال العام القادم وأننا، كما قال يوجين أيونسكو، نستطيع التنبؤ بالأشياء فقط بعد حدوثها، وهو ما يقلل من قيمة التنبؤ ويحدّ من إمكانية الاستفادة منه.

هناك الكثير من المؤسسات والمعاهد الأكاديمية ومراكز الأبحاث التي تقوم بعمل تنبؤات اقتصادية، وبعضها مؤسسات دولية كبيرة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبعض البنوك

المركزية والجامعات العريقة ومؤسسات القطاع الخاص وبعض الجرائد والمجلات المعروفة، مثل وول ستريت جورنال و الإيكونوميست وغيرها. وهي تقوم بذلك بشكل دوري، سنوياً أو ربعياً أو حتى شهرياً، وتستخدم أساليب مختلفة للتنبؤ، بعضها يقوم على نماذج إحصائية واقتصادية معقدة تتطلب بيانات كثيرة حول متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وبعضها يستخدم أساليب بسيطة بناء على مؤشرات معينة، مثل عدد التراخيص الممنوحة للبناء، وإعلانات طلب وظيفة، ومسوحات آراء المستهلكين، وتوقعات رجال الأعمال، وغيرها. وقد ساعد توفر سلاسل بيانات زمنية عديدة وتطور التكنولوجيا وبرامج الكمبيوتر المختلفة على استخدام نماذج أكثر تعقيدا. وبالرغم من ذلك، فإن كثيرا من التنبؤات الاقتصادية لا تتحقق أو تكون غير دقيقة. عدم الدقة قد يكون نتيجة عدم تحقق الافتراضات التي يقوم عليها التنبؤ وقد يكون نتيجة عدم توصيف صحيح للعلاقة بين المتغيرات التي يقوم عليها التحليل.

ولكن كيف يمكن تقييم دقة التنبؤات؟ الطريقة المثلى هي مقارنة ما حدث خلال العام بما تم التنبؤ به قبل بداية العام. لنأخذ الحالة الفلسطينية مثلا، ونقارن التنبؤات الاقتصادية لثلاث سنوات تتوفر حولها بيانات معقولة. فقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 حوالي 4.2 % (السيناريو الأساس) وأن تتراوح قيمته ما بين 8.8% (السيناريو المتفائل) و سالب 6.0% (السيناريو المتشائم)، وكانت النتيجة الفعلية هي معدل نمو موجب 9.3%، أي أكثر من ضعفي النمو المتوقع حسب سيناريو الأساس. أما في العام 2009، فقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سالب 3.1% (السيناريو الأساس)، وكانت النتيجة الفعلية هي معدل نمو موجب 7.4%، وهي نتيجة لا تمت بصلة للتوقعات. وأخيرا، ففي العام 2008، توقع الجهاز المركزي للإحصاء أن يكون معدل النمو أقل من واحد في المائة، ولكن النتيجة الفعلية كانت 6%، وهي أيضا بعيدة جدا عن القيمة المتوقعة في سيناريو الأساس.

أرجو أن لا يتسرع أحد باتهام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتقصير أو بارتكاب أخطاء في التحليل أو باستخدام نماذج غير صحيحة. ما حدث هو، ببساطة، أن كثيرا من العوامل الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يكن من الممكن التنبؤ بها عند تقدير النموذج. من كان يتوقع قبل عام، مثلا، أن تندلع ثورات الربيع العربي وأن يسقط نظام بن علي ومبارك والقذافي وصالح؟ ومن يستطيع أن يتنبأ اليوم بما سيحدث لكثير من الأنظمة الباقية خلال العام القادم؟ هذه أمور لا يمكن التكهن بها مسبقا. كما أن هناك مخاطر لا يمكن التكهن بها بدقة قبل وقوعها ولكن يمكن تقدير احتمالات حدوثها، مثل مساعدات الدول المانحة، وانتظام إسرائيل في دفع المستحقات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار حالة الانقسام أو نجاح جهود المصالحة، وعدد العاملين في إسرائيل، وغيرها.

ولكن، إذا كانت التنبؤات الاقتصادية غير دقيقة، فما قيمتها إذن؟ وهل لها أهمية تستدعي كل هذا الجهد المبذول في إعدادها ونشرها ومناقشتها؟ الجواب هو، بالتأكيد نعم. فالتنبؤات الاقتصادية، إذا كانت قائمة على افتراضات واقعية ونظرية اقتصادية سليمة، يمكن أن تلعب دورا هاما في صياغة السياسات الحكومية المناسبة، وبالذات السياسات المالية والنقدية، وفي اتخاذ القرارات الصناعية والتجارية الصعبة لرجال الأعمال، لأنها تساعد الأشخاص الذين يتعاملون بالأمور الاقتصادية على تكوين فكرة معقولة حول ما ستؤول إليها الأمور في المستقبل. وفي كثير من الأحيان، فإن نجاح بعض السياسات الاقتصادية، على المستوى الكلي أو الجزئي، يتوقف على قدرة المؤسسات على التنبؤ الدقيق والتحضير للمستقبل بناء على ذلك.

إن عدم دقة التنبؤات الاقتصادية لا يلغي أهميتها، ولكنه يتطلب جهدا أفضل لجعلها أكثر دقة بحيث يمكن الاستفادة منها بشكل جيد في التخطيط واتخاذ القرارات على كافة المستويات. وهذا ينطبق على فلسطين أيضا، وبشكل خاص. ويتطلب ذلك، أولا، تطوير نماذج اقتصادية تتناسب مع طبيعة الاقتصاد والعلاقات المعقدة بين المتغيرات المتشابكة فيه. ويتطلب، ثانيا، توفير بيانات تفصيلية أفضل وأكثر دقة، بما في ذلك إدخال متغيرات جديدة في النموذج. ويتطلب ذلك، ثالثا وربما الأهم، مراجعة الافتراضات التي يقوم عليها التنبؤ. قد يكون احتساب سيناريو الأساس بناء على افتراض "استمرار الوضع السابق" هو الأبسط والأسهل للفهم لأنه لا يحتاج إلى تفسير أو تحليل أو تبرير، ولكن هذا الافتراض غير واقعي بالنسبة لبلد مثل فلسطين، وهو ما أكدته التنبؤات الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها سابقا. وربما يكون من الأفضل احتساب سيناريو الأساس بناء على افتراضات أكثر واقعية، تأخذ بالاعتبار البدائل الممكنة واحتمالات حدوثها بناء على تجارب سابقة. فالتنبؤ لا يتم فقط من خلال مجموعة من الأرقام المتباينة، ولكنه يتم من خلال تقديم صورة متكاملة لوضع الاقتصاد والظروف والمخاطر المختلفة المحيطة به.